دور استثمار اموال الزكاة في الحد من الفقر

The role of investing zakat money in reducing poverty

تندرت محمد*

جامعة الجزائر3 (الجزائر)

tindertmohamed@gmail.com

قاسمي مريم

جامعة الجزائر3 (الجزائر)

Meryemalg.26@gmail.com

ملخص: تعتبر آفـة الفقر من الظواهر الخطيرة التي تقف حائلا بين الانســان والحياة الكريمة، وهو من اكبر المشــاكل العويصـة التي تواجه غالبية الدول رغم محاولتها الخروج من دائرة الفقر، لذلك نســعى في هذه الدراســة الى اهم الســبل المســاعدة في الحد من الفقر، كما نتطرق الى ابراز الدور الذي تلعبه الزكاة في محاربة الفقر، وكيفية اســتغلال اموال الزكاة لتقليص عدد الفقراء، حيث نبرز دور اســتثمار اموال الزكاة في الحد من الفقر.

كلمات مفتاحية: الفقر، الزكاة، سـبل محاربة الفقر، اسـتثمار اموال الزكاة.

Abstract: The scourge of poverty is one of the most dangerous phenomena that stand in the way of man and a decent life, Which is one of the biggest problems facing the majority of countries, Therefore, in this study we seek the most important ways to help reduce poverty, We also highlight the role that zakat plays in the fight against poverty.

Keywords: Poverty, zakat, ways to fight poverty, investing Zakat funds.

المؤلف المرسل:

.

1مقدمة:

تعتبر قضية مكافحة الفقر امرا ضروريا، لان الفقر من الآفات الاجتماعية الخطيرة والمعيقة لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمحاربة الفقر يؤدي الى الانطلاق إلى حياة واعدة أكثر رخاء وأمنا، فقد قال عنه سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه "لو كان الفقر رجلا لقتلته"، والخلاص من الفقر يخلق مجتمعا أكثر نماء وتقدما، وبالتالي يجب التفكير بجدية في كيفية الخلاص منه.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

-ابراز الدور الذي تلعبه الزكاة في محاربة الفقر.

- كيفية الحد من الفقر عن طريق فريضة الزكاة .

اهمية الدراسة:

ت تستمد هذه الدراسة أهميتها من انتشار آفة الفقر في المجتمع الجزائري الذي ينتمي الى المجتمع الاسلامي والذي من المفروض ان تكون فيه نسبة الفقراء منخفضة او بالكاد منعدمة ففي عهد الخليفة عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه انعدم عدد الفقراء بسبب تطبيق العدل واداء المسلمين لفريضة الزكاة وتوزيعها على الفقراء، والاحرى بنا ان نقتدي بسلفنا الصالح.

الاشكالية:

مما سبق نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الزكاة في الحد من الفقر في الدول الاسلامية؟

وتتفرع منها الاسئلة التالية :

ما هو دور اموال الزكاة في الحد من الفقر؟

ما هو دور استثمار اموال الزكاة في الحد من الفقر؟

2. التعريف بالزكاة واهدافها، الفقر واسبابه.

1.2 اسباب الفقر ومفهومه:

-مفهوم الفقر: يمكن الإشارة إلى مفهوم الفقر المبسط بانه تدني مستوى المعيشة للفرد أو للأسرة ، أو بعبار اخرى إنه الحرمان المادي، والذي، تتجلى اهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، والوضع السكني، وكذلك الحرمان من امتلاك السلع المعمرة والاصول المادية الاخرى، وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والازمات.(حلا زيدان ذنون المعاضيدي، احمد ابراهيم عبد منصور، 2013، ص102)

-اسباب الفقر:تزداد في كل انحاء العالم اليوم الهوة بين الفقراء والاغنياء حتى داخل الامم الغنية اتساعا، فئة قليلة من المجتمع تزداد ثراء يوما بعد يوم، في حين الاغلبية الساحقة تزداد فقرا، وبصورة عامة هناك عدة اسباب ادت الى تفشي ظاهرة الفقر نذكر منها: (سمير شيبان، 2012/2011، ص43)

- سوء توزيع الدخل والثروات: ان غياب التوزيع العادل للدخل الوطني والثروات وتهميش فئات معينة من المجتمع كسكان الريف، يؤدي الى ثراء البعض وافقار البعض الاخر.

-التضخم: يؤدي التضخم الى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر المداخيل الحقيقية للأسر فتصل الى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها فتصيح ضمن تعداد الفقراء.

- برامج التصحيح الهيكلي: ان سياسة التعديل الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول المقترضة تلزمها بتخفيض نفقاتها الاجتماعية مثل الصحة والتربية والاعانات الاجتماعية لكي تتمكن من تسديد القروض مما ينتج زيادة عبئ المصاريف على الاسر وعدم تمكن الكثير منها على تلك المصاريف.

-تدني المستوى التعليمي: ان العمل على التنشئة الذهنية والاخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية بل ان التربية وخاصة التعليم هو من العوامل الاساسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

2.2 اهداف الزكاة، شروطها ومفهومها.

-مفهوم الزكاة:هي حصة مقدرة من المال فرضها الله عز وجل للمستحقين الذين سماهم في كتابه الكريم، او هي مقدار مخصوص (مقدار الواجب) في مال مخصوص (الاموال الزكوية) لطائفة مخصوصة (مصارف الزكاة) بشروط مخصوصة (شروط الزكاة)، ويطلق لفظ الزكاة على الحصة المخرجة من المال المزكى، وهي فرض على كل مسلم يمتلك النصاب وحال عليه الحول. (اسامة عبد المجيد الغاني، امين البشير، محمود سليم الشويات، 2017، ص343)

- شروط وجوب الزكاة :

اشترطت الشريعة الاسلامية شروط معينة يجب توفرها في الشخص المؤدي للزكاة وشروط اخرى يجب توفرها كذلك في المال الذي تقتطع منه الزكاة، ونذكر هذه الشروط فيما يلي: (كمال رزيق، 1996/1995، ص11-15)

-الاسلام: تعتبر الزكاة ركن من اركان الاسلام، لهذا اجمع العلماء على ان الزكاة لا تجب الا على المسلم، ولا يطالب بها الكافر.

-العقل والبلوغ: لقد اجمع العلماء على وجوب الزكاة في مال المسلم البالغ العاقل.

-الملك التام: المراد بهذا الشرط هنا الحيازة والتصرف اي ملكية الاستغلال والتصرف على ان يكون ذلك بإحدى وسائل التملك المشروعة من عمل او عقد او ميراث.

-السلامة من الدين: من تمام الملك ان يكون سالما من الدين، فاذا كان المالك مدينا بدين يستغرق نصاب الزكاة او ينقصه فان الزكاة لا تجب فيه.

-النماء: الزكاة تؤخذ من المال القابل للنماء سواء تم تشغيله او تركه عاطلا، وذلك لدفع الافراد الى الاستثمار، والا يؤدي فرض الزكاة الى نقص رؤوس الاموال او تعطيل الاستثمار مع مرور السنوات.

-النصاب: يقصد بالنصاب في لغة الفقه الحد بين الفقر والغنى، وبذلك يتيح، وهو المقدار الذي ينبغي ان يبلغه المال، ويختلف مقدار النصاب من مال الى مال.

-الفضل عن الحوائج الاصلية: ان الحاجات الاصلية للإنسان ليست ثابتة بل متغيرة ومتطورة وفق الظروف والاحوال الاقتصادية، والاولى ترك التقدير لأهل الراي والاجتهاد، والمعتبر هنا ان الزكاة قد اخذت بفكرة شخصية الضريبة حيث تنضر الى كل فرد على اساس ظروفه الخاصة واعبائه العائلية، وهذا سبق كبير من التشريع المالي الاسلامي، فلم يكتفي بإعفاء الحد الادنى وانما اخذ بعين الاعتبار الحالة الشخصية للمكلف بدفع الزكاة.

-حولان الحول: اي ان يمر على الملك في ملك المالك حولا هجريا او قمريا، اي اثنا عشر شهرا عربيا، وهذا الشرط انما هو بالنسبة للأنعام والنقود وعروض التجارة والصناعة، اما الزروع والثما والعسل والمستخرج من المعادن والكنوز ونحوها، وهي التي يتم اخراج الزكاة فيها عن الدخل وحده، اي يتم اخراج الزكاة وقت الجني والحصاد والاستخراج.

- اهداف الزكاة:

لقد فرض الله سيحانه وتعالى الزكاة لعدة اهداف ترجى من هذه الفريضة ونذكر منها ما يلي: (بركان انيسة، 2003/2002، ص44-45)

-الضمان الاجتماعي: لعل اهم ما جاء به الاسلام في المجال الاجتماعي هو مبدا الضمان الاجتماعي، ونقصد به كفالة الدولة للحد اللائق لمعيشة كل فرد يعيش في المجتمع سواء كان مسلما او غير مسلم عجز عن تحقيق هذا المستوى لنفسه لأسباب خارجة عن ارادته كالعجز وغير ذلك من اسباب الفقر، وهو ما عبر عنه رجال الفقه الاسلامي القدامى باصطلاح حد الكفاية، تميزا له عن حد الكفاف والذي يعني الحد الادنى اللازم للمعيشة.

-تحقيق العدالة الاجتماعية: لقد اقر الاسلام بالملكية الخاصة وحماها كما اعترف بعدم المساواة بين الناس في الرفاه والارزاق واسباب المعيشة، الا ان حرية الملكية الخاصة في الاسلام مشروطة بان يتوفر لكل فرد حد الكفاف، وتمتع الافراد بالثروة والغنى مقرون بضمان حد الكفاف لكل فرد في المجتمع، ولكي لا يكون المجتمع المسلم مسرحا للتفاوت الطبقي المهول، حيث يوجد الغنى الفاحش الى جانب الفقر المدقع، فقد عمل الاسلام على تقريب المسافة بين هؤلاء واولئك بحد طغيان الاغنياء والرفع من مستوى

الفقراء، وباعتبار الزكاة اقتطاع من دخول وثروات الاغنياء، وردها على الفقراء، فهي اداة مباشرة ودائمة في عمليات اعادة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع للقضاء على الطبقية والتفاوت الفاحش في المداخيل ويشيع عدالة اجتماعية رفيعة المستوى .

-محاربة التسول، التشرد، العزوبة: غرس الاسلام في نفوس المسلمين كراهية سؤال غير الله عز وجل وحبب اليهم العمل في الكسب الحلال المشروع، فقد اشتملت الزكاة على وسيلتين لعلاج التسول، اولاهما تهيئة العمل المناسب لكل عاطل عن قادر ومستعد للعمل، ثانيهما ضمان المعيشة اللائقة لكل عاجز عن الاكتساب، وهو من اكبر مسؤوليات الدولة، اما فيما يخص التشرد فقد خصص التشريع الاسلامي في مال الزكاة سهما خاصا لأبناء السبيل واللقطاء الذين لا يجدون مأوى ورعاية، كما يساعد الاسلام بأموال الزكاة كل من يريد العفاف ولا يملك المال.

-مكافحة الفقر والجهل: اظهرت تجارب الانسانية في اعتمادها على الاحسان كوسيلة لمكافحة الفقر ان هذه الوسيلة لمكافحة الفقر ان هه الوسيلة غير كافية وان هذا العجز يرجع الى نقص في كيان ها الاسلوب العلاجي، وانه لابد للنجاح في هذه المهمة الاجتماعية الكبرى من تلاقي كل ضروب النقص فيه، ويرجع نجاح الاسلام في معالجة مشكلة الفقر الى انه لم يكتفي بموقف سلبي رافض للفقر بل لاتباعه منهجا ايجابيا في ايجاد العلاج له، وهذا ما سوف نفصل فيه في المحور الثالث، اما عن الجهل فقد اعتبر الاسلام تحصيل العلوم والمعارف فرضا على كل انسان وانه اوجب تخصيص ميزانية خاصة بالإنفاق على العلوم وطلاب العلم.

-مسؤولية الدولة لتنظيم وفرض وجمع الزكاة:

الاصل في جباية الزكاة وتوزيعها انه من اعمال السيادة في الدولة العادلة، حيث تتولى هذه الاخيرة ذلك بنفسها بواسطة السعاة، ولم يترك ذلك للأفراد نفيا لمفهوم الاحسان الفردي عنها، وتأكيدا على ان لها حصة او ميزانية خاصة في بيت المال، واثباتا لكونها تنظيما اجتماعيا تشرف عليه الدولة ويتولاه جهاز اداري منظم يقوم على هذه الفريضة الفذة جباية ممن تجب عليهم وصرفا لمن تجب لهم، "حذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" سورة التوبة، الآية 103 وقد بين العلماء ان المراد هنا بالصدقة هو الزكاة المفروضة. (بركان انيسة، 2003/2002، ص49)

3. السبل المساعدة في الحد من الفقر.

1.3 ابرز السبل المساعدة في الحد من الفقر.

-النمو الاقتصادي :

تؤكد معظم التجارب الدولية على قدرة النمو الاقتصادي السريع والمتواصل في الحد من الفقر، حيث ان تقليص معدلات الفقر غالبا ما يتطلب موارد اقتصادية لا يمكن توفرها دون تحقيق معدلات نمو مستمرة ومرضية. (بشار احمد العراقي، 2013، ص175(

ويرتبط تطور نسب الفقر بمعدلات النمو المحققة وبتطور هيكل الدخل، حيث أن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، إلا إذا صاحب هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فسوء توزيع الدخل يثبط النمو ويؤثر سلبا على معدلات الفقر، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول العربية ذات التوزيع العادل نسبيا للدخل، ونظرا لعدم توفر مؤشرات دقيقة ومحدثة عن توزيع الدخل، تقاس عدالة توزيع الدخل أو الرفاه عادة من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي، ويفيد هيكل توزيع الإنفاق في الدول العربية، بأن خمس السكان الأفقر في الدول يحصل في المتوسط على 6.7 % من الإنفاق، بينما تبلغ الحصة المقابلة لخمس السكان الأكثر ثراء حوالي 47.1% ويبلغ متوسط نسبة حصة أفقر 20% إلى أغنى 20% من السكان في الجزائر 5.5% والجدول التالي يقارن بين سنتي 2000 و2011. (حاجي فطيمة، 2014/2013، ص194)

الجدول 1: هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر لسنتي 2000 و2011.

	العشر الاول	العشر الثاني	العشر الثالث	العشر الرابع	العشر الخامس
	3.2	4.6	5.3	6.4	7.5
	3.5	4.9	5.9	6.7	7.7

	العشر السادس	العشر السابع	العشر الثامن	العشر التاسع	العشر العاشر
2000	8.3	10	11.6	14.5	28.6
2001	8.8	10	11.8	14.7	26

المصدر: حاجي فطيمة،2014/2013، ص194.

بلغت حصة العشير الأفقر سنة 2000 نسبة 3.2% بينما حصة العشير الأغنى تملك 28.6% ، أي أن إنفاق الأغنياء يفوق إنفاق الفقراء ب 8.53 مرة، وفي سنة 2011 وصلت حصة العشير الأفقر نسبة 3.5%، بينما حصة العشير الأغنى تملك 26 %، أي أن إنفاق الأغنياء يفوق إنفاق الفقراء ب 7.4 مرة، من هذه البيانات نجد أن هناك تحس في توزيع الدخل بين 2011-2000 ، حيث أن هيكل توزيع الدخل في الجزائر لم يتغير أو على الأقل لم يسوء، وهو الشيء الذي يعكس عدالة التوزيع، ومن خلال تحليل نمو الإنفاق بين آخر مسحين متوفرين حسب عشرات الدخل من خلال ما يعرف بمنحنى أثر النمو Grouth Incident Curve GIC ،استطاعت الجزائر بفضل الأداء الاقتصادي المحقق خلال الفترة (2000-2012) من رفع مستوى دخل كل الفئات الداخلية في المجتمع، كما أن منحنيات تأثر النمو تبرز الاتجاه التنازلي لهذا المنحنى، مما يدل على نمو دخل فئات الدخل المحدود، بمعدلات أكبر من معدلات نمو الفئات الأخرى، وهذا يعني أن النمو المحقق كان لصالح الفقراء. (حاجي فطيمة، 2014/2013، ص195)

-المشاريع الاستثمارية:

تساهم المشارع الاستثمارية بشكل كبير في الحد من الفقر، وذلك كونها تنتج مناصب شغل تستقطب الفئة المحتاجة الى اجور وخاصة الفئة الفقيرة، لان الفئة الفقيرة بحاجة ماسة الى اموال مما يدفعا الى الشغل مهما كان الراتب ولو كان زهيدا، لذلك نعتبر الاستثمارات من الادوات التي تساعد في الحد من الفقراء والفقر.

-الضرائب:

اكد التحليل الاقتصادي على قدرة الضرائب على ممارسة دورا فاعلا ومهما في اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة من المجتمع من خلال فرض ضريبة مباشرة تصاعدية على اصحاب الدخول المرتفعة او ضرائب غير مباشرة على سلع الاغنياء واعادة تحويلها الى اصحاب الدخول المنخفضة من خلال النفقات التحويلية او من خلال تمويل الخدمات العامة التي تستفيد منها الفئات محدودة الدخل او الطبقات الفقيرة، وفي هذا الصدد يوضح صندوق النقد الدولي وجهة نضره حول التأثيرات التوزيعية في اطار برامج التكييف الهيكلي في ان توسيع نطاق الضرائب المباشرة سيكون له أثار توزيعية لصالح الطبقات الفقيرة، في حين ان الضرائب الغير مباشرة على السلع والخدمات الاستهلاكية هي ابعد ما يكون عن تحقيق العدالة وذات تأثيرات توزيعية عكسية، مالم يدخل عليها طابع التشخيص كالتمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، لتولد تأثيرات توزيعية لصالح الفقراء. (بشار احمد العراقي، 2013، ص181(

-الانفاق الحكومي:

يمارس الانفاق الحكومي تأثيره في الفقر من خلال قناة التباين في توزيع الدخل القومي ومن خلال اتجاهين يمر الاول من خلال تأثيره في هيكل توزي ع الدخل، اي الكيفية التي يوزع فيها الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية المختلفة وهو ما يعرف بتوزيع الدخل الشخصي، في حين يمر الاخر من خلال الكيفية التي يوزع بها الدخل القومي بين الفئات المكونة له وهو ما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل، ويسبق الاتجاه الثاني الاتجاه الاول فالإنفاق الحكومي يؤثر في هيكل توزيع الدخل القومي في مرحلتين، المرحلة الاولى وهي ما تعرف بمرحلة التوزيع الاولي للدخل القومي، حينما توزع الدولة دخولا نقدية على عناصر الانتاج الذين ساهموا في توليد الناتج الحكومي من السلع والخدمات، ويأخذ هذا التوزيع اسلوبين، اسلوب مباشر عند قيام الدولة بتحديد عوائد عناصر الانتاج (الاجور، سعر الفائدة، الريع، الارباح)، واسلوب غير مباشر من خلال تحديد اسعار السلع المنتجة او اسعار المواد الاولية، والمرحلة الثانية وهي ما تعرف بمرحلة اعادة توزيع الدخل القومي، والتي تشهد ادخال تعديلات على التويع الاولي للدخل القومي عندما يتعارض توزيع الدخل مع اهداف المساواة والعدالة ويتم ذلك بأشكال عدة منها

النفقات التحويلية الاجتماعية النقدية والنفقات التحويلية الاجتماعية العينية والنفقات التحويلية الاقتصادية. (بشار احمد العراقي، 2013، ص179(

ويكون اثر الانفاق العام على نمط توزيع الدخل ومن ثم في الفقر، بصفة مباشرة او غير مباشرة:

-يكون الاثر مباشرا بزيادة القدرة الشرائية للفقراء عن طريق منح اعانات نقدية او عينية.

-ويكون الاثر غير مباشر عن طريق تزويد الفقراء ببعض السلع والخدمات بسعر اقل من تكلفته، وذلك بدفع اعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات. (تاتي محمد، 2010/2009، ص16(

-الدعم الحكومي:

يساعد الدعم الحكومي في الحد من الفقر، وخاصة اذا كان الدعم موجه بصفة مباشرة للفقراء سواء كان هذا الدعم في اسعار السلع الاستهلاكية او في شكل اعانات تقدم للفقراء لإنشاء مشاريع استثمارية توفر لهم مداخيل تغنيهم عن الحاجة الى الغير والاحتياج لأموال من اجل اقتناء حاجياتهم الضرورية والكمالية.

-الزكاة:

يوفر تطبيق الزكاة سياسة متوازنة لمحاربة الفقر، حيث تساعد الزكاة الفقراء على الخروج من فقرهم دون المساس بإنتاجيه الاغنياء، ويعد ذلك تميزا على الأنظمة الوضعية حيث تنخفض انتاجية الاغنياء في حال تطبيق السياسة الاشتراكية التي تساوي بين الفقراء والاغنياء في الاموال والممتلكات دون الالتفات الى المواهب والقدرات التي تختلف باختلاف الافراد، او كما في الرأسمالية التي لا تسمح بوصول الفقراء الى حد الكفاية، حيث تساعد الزكاة على اعادة توزيع الدخل من خلال تأثيرها على العملية الانتاجية ككل، ذلك لان الزكاة لا تمثل جرعات تسكينيه تعطى للفقير بقصد تصبيره او سد رمقه لبرهة من الزمن فحسب بل انها تسعى الى ايجاد علاج نهائي لمشكلة الفقر يخرج بموجبها المحتاج من دائرة الفقر الى دائرة الكفاية، فيعطى الفقير ما يستأصل به شأفة فقره، ويقضي على اسباب عوزه ويكفيه بصورة دائمة ولا يحوجه للزكاة مرة اخرى. (اسامة عبد المجيد الغاني، امين البشير، محمود سليم الشويات، 2017، ص348-349)

2.3 معيقات محاربة الفقر:

بالرغم من وجود مجهودات واستراتيجيات الدول من اجل الحد من الفقر الا ان هذه الاستراتيجيات تواجه معيقات، ويورد بعض الخبراء اسبابا لمحدودية استراتيجيات البلدان النامية في محاربة الفقر، ويمكن تلخيصها فيما يلي: (محمد شريف بشير الشريف، 2018، ص474)

-غموض وتذبذب الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بمحاربة الفقر وعدم وجود هيئات مستقلة خاصة بمتابعة ظاهرة الفقر وتطوراتها وتقويم فعالية البرامج الحكومية.

-نقص الصرامة والشفافية في استخدام الموارد، الى جانب ظاهرة تبذير الموارد والفساد الاداري والاقتصادي وعدم التوزيع العادل للثروات بين فئات المجتمع.

-ضعف الاقتصاديات وعدم تقدير العمل كمصدر استراتيجي للثروة في ضل غياب سياسات اقتصادية رشيدة.

-اهمال التطوير الجهوي للمناطق الفقيرة وغياب الاعتماد على دراسات علمية دقيقة تسمح للمناطق والاقاليم بتطوير ذاتها وبدعم من الحكومات المركزية.

-طغيان المتطلبات السياسية على المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، بل ان المتطلبات السياسية كثيرا ما تفتقد للإبعاد الاجتماعية ولا تهتم بالجوانب والمساهمات المجتمعية في دعم جهود التقليل من الفقر.

-غياب التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية في المركز والولاية المعنية بمعالجة مشكلة الفقراء وهيمنة الادارة البيروقراطية على المؤسسات الحكومية، مما ينعكس سلبا على المبادرات الاستثمارية وخنق كل المشروعات المقترحة لمحاربة الفقر.

4. دور الزكاة في الحد من الفقر.

1.4 دور اموال الزكاة في الحد من الفقر.

-الزكاة اداة للتامين الاجتماعي للفقراء:

في الفكر الاجتماعي والاقتصادي الحديث بدا العمل بنظام الضمان الاجتماعي سنة 1941، بينما الاسلام عمل بهذا

النظام منذ 14 قرن، والزكاة عكس النظام الاجتماعي الحالي رغم انها اساس التعامل به، لان الزكاة لا تشترط مساهمة مسبقة من الافراد وانما تقوم على مبدا الحاجة بغض النضر عن المساهمة السابقة او اللاحقة لها والمهم ان يكتفي اهل الحاجات. (مرابط فاطمة، 2003/2002، ص130)

- الزكاة اداة لمحاربة الاكتناز:

الاكتناز هو تخلف احد عناصر الانتاج والثروة عن المساهمة في النشاط الاقتصادي الجاري وبقاؤه في صورة عاطلة، اي انه ادخار سلبي يعمل على تخلف الموارد الاقتصادية وتعطيلها عن المساهمة في العملية الانتاجية، والاثر السلبي للاكتناز لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعداه الى خلق صفة الشح والبخل لذلك نجد ان الله تعالى حرمه وتوعد المكتنزين بأشد العذاب في قوله تعالى ((والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون)) (التوبة 34-35) ، ولم ي كتف المشرع بالوعد والوعيد فقط فقد جاءت الزكاة عقوبة للمكتنزين، اذ تهدد كذلك راس المال بالفناء في مدة لا تتجاوز 40 سنة، وذلك ان لم يشارك في النشاط الاقتصادي الجاري وي نمو حلالا بهذه المشاركة، وقد اثبتت الدراسات ان الزكاة تعرض الفرد لفقدان ربع ثروته في مدة لا تزيد 12 سنة، والشكل التالي يبين ذلك: (مرابط فاطمة، 2003/2002، ص132)

شكل 1: اثر الزكاة على تآكل الثروة بالاكتناز

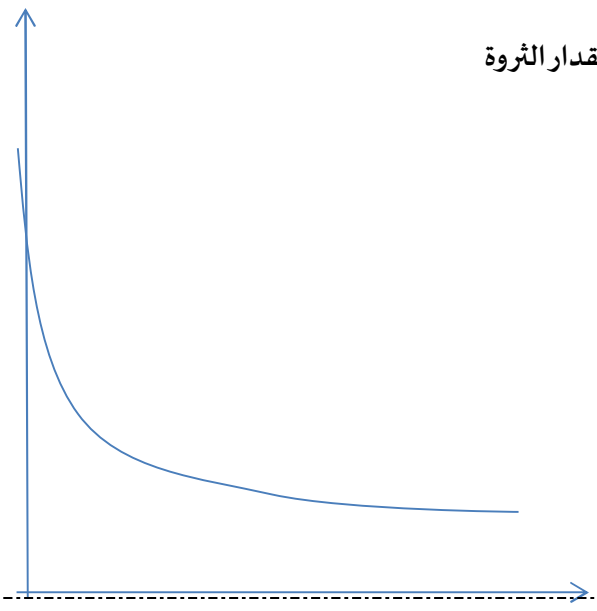

المصدر: مرابط فاطمة، 2003/2002، ص133.

ومن الشكل يتضح ان الزكاة لا تعاقب الثروة المعطلة فقط بل تتعدى الى وسائل الانتاج المتروكة دون استخدام (الاموال المتربصة) لأنه كلما زاد انتظار هذه الموارد للفرص قلت خبرتها قدرتها على تعويض النقص الناشئ عن تأدية الزكاة من جهة وقوتها الشرائية من جهة اخرى بسبب تناقص الثروة بالزكاة، وهذا بدوره يؤدي الى دفع الموارد المنتظرة الى دائرة الاقتصادية ثانية حتى تجبى الزكاة من ربح المشاركة في النشاط الاقتصادي اما في مجال الانتاج او في مجال الاستهلاك، وهكذا لن تبقى الاموال متربصة في ايدي قليلة من الناس. (مرابط فاطمة، 2003/2002، ص133)

- اثر الزكاة على الاستهلاك:

ان الدخول التي يتم تحويلها من الاغنياء الى الفقراء بما يحقق لهم كفايتهم تتجه غالبيتها العظمى الى قضاء حاجاتهم الاستهلاكية من سلع وخدمات فتمثل بذلك تيارا نقديا يدعم طلب الفئات غير القادرة على السلع والخدمات الاساسية، ويؤدي بذلك الى زيادة حجم الطلب الفعلي في المجتمع، وعلى هذا الاساس فان توفير حد الكفاية يؤدي الى انتظام حصول المحتاجين على الدخول النقدية التي تتيح لهم تحويل طلباتهم على الحاجات الاساسية الى طلب فعال مدعم بالقدرة الشرائية بصورة منتظمة نضرا لوجود الزكاة، ويعمل على خلق سوق استهلاكية شديدة الاستيعاب تحفز على الارتفاع بمستوى النشاط الانتاجي ككل، وهذا من خلال تحسين توقعات ارباب الاعمال لاستمرار تيار الطلب الفعال بل وتزايده فترة بعد اخرى لاستمرار كفاية المجتمع.(بركان انيسة، 2003/2002، ص129)

شكل 2: اثر الزكاة على دالة الاستهلاك.

ك: تمثل دالة الاستهلاك قبل فرض الزكاة.

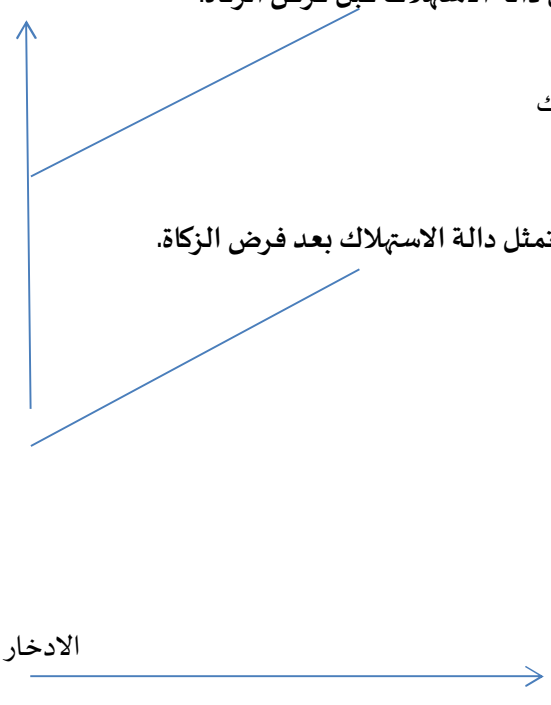

المصدر: مرابط فاطمة، 2003/2002، ص135.

على اساس ان الزكاة تؤدي الى توجيه الاغنياء نحو الاعتدال في الاستهلاك وبالنسبة للفقراء تؤدي الى تحسين احوال معيشتهم، لذا يكون اثر الزكاة على ترشيد الاستهلاك والذي يمثل شكل من اشكال العدالة الاجتماعية الناجم عن تحسين استهلاك الفقراء، فيزداد الطلب الاستهلاكي ويترتب عليه زيادة في الطلب الفعال ثم ينعكس هذا الاثر على العرض الذي يتحرك لسد الفجوة في الانتاج، حيث تكون الزيادة المتوقعة في سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء، والطلب الفعال يؤثر على حجم التوظيف والذي يتوقف بدوره على كمية الانفاق على الاستثمار، والمحصلة النهائية لكل ذلك هو الانتعاش الاقتصادي سواء من ناحية الاستهلاك او الاستثمار لأنه يمنع حصول الركود الاقتصادي المترتب عن زيادة المدخرات ونقص الاستثمار، كما يعمل على اشراك الفقراء القادرين على العمل في عملية الانتاج عن طريق اشباع احتياجاتهم الاولية، وكل هذه العوامل تزيد من قدرة المجتمع على تزويد ميزانية الحكومة بالإيرادات عن طريق زيادة قدرة الضريبية، والتحليل الواقعي لهذا التأثير غير ثابت فعليا بدراسة تحليلية او وصفية، لكن يمكننا استنتاج ذلك من خلال حصيلة الزكاة الموزعة على الفقراء كاهم فئة مستهدفة في كل الدول التي تجبي الزكاة، وغالبا ما تصرف الزكاة عليهم بشكل منح وتحويلات عائلية يتم استهلاكها مباشرة. (مرابط فاطمة، 2003/2002، ص135)

-اثر الزكاة على الادخار:

ناقشنا اثر الزكاة على الاكتناز فكان اثر كابح بحيث تمنع الزكاة تجمع الثروة وتكديسها، ولان الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل ورصده في حساب خاص قصد اعادة استثماره في مجال الحركة الاقتصادية المنتجة، اذن كل الاموال المدخرة تعمل كمرحلة سابقة عن الاستثمار، فتطبيق الزكاة يجعل الثروة لا تمر الا من خلال قناتين هما الانفاق او الاستثمار، (الادخار والاستثمار متساويان لانعدام الفائدة)، كما ينخفض تفضيل السيولة على اقل مستوى لها ويزيد الطلب الاستثماري، كما يزداد الطلب الاستهلاكي (للمحتاجين) ومن ثم يزداد الطلب الكلي، مما يقلل من فرص حدوث الازمات الاقتصادية التي يسببها فائض الادخار على الاستثمار، ويمكن اعتبار الزكاة ادخار اجباري في املاك الدولة لان الدولة باهتمامها بالمشاريع التي تسهم مباشرة في توفير جزء من الايراد العام، ثم تقوم بحد ذاتها على ادخار وقتي لتمويل النفقات الخاصة والعامة لها، ومن حصيلة الزكاة يمكن تمويل المشاريع الخاصة بمصارف الزكاة كان يتم انشاء مراكز ومؤسسات انتاجية تملكها لأهل الزكاة شرط ان تحقق لهم ارباحها كغايتهم. (مرابط فاطمة، 2003/2002، ص134)

2.4 دور استثمار اموال الزكاة في الحد من الفقر

من مقاصد الزكاة كفاية الفقير وسد حاجته، فيعطى من الصدقة القدر الذي يخرجه من الفقر الى الغنى ومن الحاجة الى الكفاية على الدوام، وذلك يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص، ويمكننا بصفة عامة اجمال هذا في فئتين من الفقراء والمساكين: (بركان انيسة، 2003/2002،ص107)

-صنف عاجز عن الكسب كالأعمى والشيخ الهرم والطفل ونحوه، فهؤلاء لا بأس ان يعطى الواحد منهم كفاية السنة، اي ان يعطى راتبا يتقاضاه دوريا عام بعام، والاولى ان يوزع على اشعر العام، او ان يعطى ما يشتري به عقارا يستغله بحيث تفي غلته بحاجته

-صنف آخر يستطيع ان يعمل ويكسب ويكفي نفسه بنفسه، كالصانع والتاجر والزارع، لكنه تنقصه ادوات الصناعة او راس مال التجارة او آلات الحرث والزرع، فالواجب لمثله ان يعطى من الزكاة ما يمكنه من اكتساب كفاية العمر وعدم الاحتياج الى الزكاة مرة اخرى، وهذا بشراء ما يلزمه من آلات وادوات لمزاولة حرفته وتمليكه اياها، اي استخدام اموال الزكاة في الاستثمار.

وان المتمعن في ما تأخذه هذه الاصناف المحتاجة من اموال الزكاة يلاحظ انها اموال استهلاكية وانتاجية في آن واحد اذ انه من غير المحتم ان يستخدم جميع المستفيدين من الزكاة في اغراض استهلاكية حيث ان الغنم والبقر والابل لم تكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم موادا استهلاكية فقط وانما كانت مواد انتاجية كالآلات والجرارات والسيارات في حياة اليوم، لذلك فقد نص كثير من العلماء على انه يمكن ان توزع الزكاة بصورة مبان تسكن او دكاكين يتجر بها او سلع تباع او آلات ينتج بها، طالما تدفع الى مستحق من مستحقيها.(بركان انيسة، 2003/2002، ص144)

وتعمل الزكاة في التأثير على الاستثمار كنقيض للاكتناز من خلال توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار، حيث ان الاحتفاظ بالمدخرات في صورة ارصدة سائلة غير مجزية يحقق عائدا سلبيا يعادل القيمة المطلقة لزكاة الارصدة النقدية، اما استثمار انواع الاصول الاخرى مشروط مقدما بتحقيق نسبة عائد مرتفع عن عائد الارصدة السائلة ونلاحظ حينئذ ان ادخال الزكاة يزيد الحافز على الاستثمار وينعشه، ويستمر الاستثمار حتى ولو كانت نسبة العائد المتوقعة سلبية بشرط ان لا تتجاوز كقيمة مطلقة 2.5 %، وفيما وراء هذا المعدل الادنى يكون الخيار بين انواع التوظيف الانتاجي تبعا للمعدلات المتوقع لكل منها، هذا ما يدفع الافراد للمفاضلة بين انواع الاستثمارات، وها ما يعني توظيف المال وتحريك عناصر الانتاج نحو التشغيل لمضاعفة الانتاجية ولرفع مستوى الدخول، ومن جانب الصرف تعمل الزكاة على زيادة الاستثمار وتحفيزه من خلال زيادة حجم الاستهلاك العام والذي يؤدي بدوره الى زيادة التوظيف ثم زيادة الانتاج، وبالتالي رفع قدرة المجتمع على مد الحكومة بالإيرادات. ونلخص اثر استثمار اموال الزكاة فيما يلي: (مرابط فاطمة، 2003/2002، ص136)

-يؤدي الى توفير الآلات والمعدات الانتاجية التي تحقق حد الكفاية للفقراء، فيصبحون بدورهم (الفقراء) في المدى المتوسط والطويل معطى للزكاة.

-وفي مصرف سبيل الله تعمل الزكاة على توفير المعدات الحربية فتغني الدولة عن اللجوء لاستيرادها، خاصة اذا تم استثمار الرأسمال البشري المحلي في ذلك (الفقراء) فان النفع يكون مزدوج.

-تعويض عن الخسائر المتأتية عن الكوارث او الخسارة الناتجة عن التجارة او عدم استكمال مشروع انتاجي، مما يؤدي الى تحفيز هؤلاء الغرمين للحفاض على مشروعاتهم الاستثمارية مادام هناك ائتمان ايجابي لصالحهم .

-الحد من الركود الاقتصادي: في الاقتصاد الإسلامي توصلوا الى أن الزكاة تحد من الركود الاقتصادي ، فلذلك أوصى الإسلام المكلف باستثمار أموال الزكاة، بدفع الزكاة من ربحه.

فيحافظ على رأسماله ويعمل على تنميته، كما حذر من اكتناز المال الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي، فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال. (علاء الدين عادل الرفاتي, 2008،ص:69)

اما عن الاثر الواقعي للزكاة في تحفيز الاستثمار فيمكن ملاحظته في السودان وباكستان اللاتي تأخذ بجواز استثمار اموال الزكاة وتملكها للفقراء والمساكين، ومثالها شركة "زوكو" بالسودان، كما يمكن الرجوع الى اثر الزكاة في علاج مشكل الفقر اين يملك الفقراء وسائل الانتاج وعمليات الصرف على التعليم التي يعود اثرها المباشر على مستوى الضمان الاجتماعي .

ويمكن تصور التطبيقات والاساليب لمصارف الزكاة وفقا لظروف العصر والبيئة ومتطلبات الحياة الاقتصادية كما يلي:

-انشاء مشاريع لتأهيل الفقراء وتعليمهم بعض الحرف والمهن، مما يعطي الفقير القدرة على العمل في تلك المهن والحرف بحيث يكتسب عيشه ورزقه بنفسه.

-التأهيل المهني لبعض المعوقين لتحويلهم الى طاقات منتجة.

-المساهمة في مجالات تكوين جمعيات تعاونية للأسر المنتجة من مستحقي الزكاة، وتسويق منتجاتها.

-التأجير بدون مقابل او بإيجار رمزي او منخفض او بأسلوب التأجير الذي ينتهي بتمليك المعدات وآلات الانتاج والخدمات الانتاجية.

-المساهمة في حل بعض مشكلات الاسكان الشعبي لمستحقي الزكاة، بتمويل بناء عمارات سكنية يسكنها مثلا الطلاب في الجمعات والمعاهد، او تمويل بناء اجنحة او تخصيص اسرة في مستشفيات خيرية او اقامة مستوصفات تقدم العلاج لمستحقي الزكاة بدون مقابل او باجر زهيد.

-تقديم القرض الحسن لأغراض اجتماعية لمستحقي الزكاة، بضوابط الشرعية في حالات الكوارث والمرض وغيرها. (بركان انيسة، 2003/2002،ص115)

4. خاتمة:

يعتبر سوء توزيع الدخل والثروات من اهم واكبر العوامل التي تساهم وتتسبب في تفشي وتغلغل آفة الفقر، وأن أي محاولة لتقليص التباين في الدخول يؤدي حتما إلى محاربة الفقر وتقليل عدد الفقراء، وهذا ما تسعى اليه الدول لان محاربة الفقر من اساسيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب على الجزائر ان تسعى جاهدة في القضاء على هذه الآفة .

حيث في هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

-تساهم الزكاة في الحد من الفقر ، وتخفف من معاناة الفقراء.

-يساهم استثمار اموال الزكاة في الحد من الركود الاقتصادي.

-وظيفة الزكاة إغناء الفقراء، بحيث يكون لهم مصدر دخل يغنيهم عن طلب مساعدة الغير.

-تشغل الزكاة كل فرد قادر على العمل، فيصبح من فرد عالة على المجتمع الى منتج، اي تشغل الطاقات العاطلة والحد من البطالة.

-تساعد الزكاة على تحقيق مستويات مناسبة من الأسعار، وترشيد الاستهلاك بتوزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء.

-الزكاة تزود افراد المجتمع بالفرص المتساوية لإيجاد المصادر ومن ثم القضاء على الفقر.

من خلال النتائج التي توصلنا اليها نقترح التوصيات التالية:

-من اجل ان لا يبقى الفقراء عالة على المجتمع، يجب اغناؤهم عن السؤال، ليس بإعطائهم قوت يومهم او عدة ايام او حتى شهور، بل من الاحسن ان تخصص لهم اموال الزكاة مع مرافقتهم للقيام بمشاريع انتاجية تساهم في خلق مناصب شغل جديدة وخلق القيمة المضافة والثروة للمجتمع وللاقتصاد الوطني، وبذلك نكون قد ضربنا عصفورين بحجر واحد، اي تخلصنا من الفقر واقمنا مشاريع استثمارية .

-على الدولة تعزيز دور الزكاة للحد من الفقر، كما يجب تقصي كل المعلومات المتعلقة بالفقراء، واحصائهم وتقسيمهم الى فئات لكي نعالج كل فئة بالعلاج التي يناسبها، حيث هناك فئات عاجزة جسديا نقدم لها الزكاة من اجل الاستهلاك، وهناك فئات قادرة على القيام بمشاريع استثمارية نقدم لها الزكاة للقيام بهذه المشاريع، اضافة الى الدراسة الميدانية لاحتياجات الفقراء وتوزيع الزكاة حسب الأولويات .

-تنظيم مؤسسات الزكاة، والتنسيق بينها، من اجل فعالية الزكاة في الحد من الفقر.

-ضرورة استخدام اموال الزكاة في تمويل ودعم المشاريع الصغيرة من اجل توفير مصادر الدخل للأسر الفقيرة لتصبح اسر غنية.

-توعية المجتمع المسلم بفريضة الزكاة، من اجل جمع القدر الكافي من الاموال، للحد من الفقر.

-استثمار أموال الزكاة، واقامة مشاريع استثمارية لفائدة الاسر الفقيرة بعد تأهيلها من خلال تعليمهم مهنة أو حرفة اضافة الى تقديم الأدوات والمعدات لهم.

- يجب الزام بالغي النصاب بدفع الزكاة قانونا تماما كما تفرض الضرائب لجمع مبالغ كبيرة تكفل للحد من الفقر من جهة، ومن جهة اخرى تحارب الركود الاقتصادي الناتج عن الاكتناز وتكفل النشاط الاقتصادي وتحقق العدالة الاجتماعية، وعدم توافر الاموال لدى فئة من المجتمع دون بقية المجتمع من اجل محاربة الطبقية في المجتمع الاسلامي لأن لا تكون طبقة كادحة وطبقة فاحشة الثراء ومن اجل ان يكون الناس سواسية ومتقاربون من

حيث الغنى من اجل ان تكون الطبقة المتوسطة هي الغالبة في المجتمع والقضاء على الفقر.

5. قائمة المراجع:

1- عبد المجيد الغاني، اسامة،2017، الزكاة كآلية لتوفير حد الكفاية واثرها على اعادة توزيع الدخل "دراسة حالة المملكة الاردنية الهاشمية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد23، العدد101، جامعة بغداد، العراق، ص343.

-2بشار احمد العراقي،2013، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات اقليمية، المجلد9، العدد30، الموصل –العراق، ص175،

-3محمد شريف بشير الشريف،2018، تحليل اسباب الفقر والاستراتيجية المرحلية لمكافحته في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 105، بغداد- العراق، ص474.

-4علاء الدين عادل الرفاتي، 2008،مجالات مساهمة ادارة وتنظيم اموال الزكاة واثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد30، العدد92، الموصل- العراق، ص69.

-5حلا زيدان ذنون المعاضيدي و احمد ابراهيم عبد منصور،2013، الفقر، المفهوم والاسباب: العراق أنموذجا، مجلة تنمية الرافدين، مجلد35، عدد114، جامعة الموصل، العراق، ص102.

-6كمال رزيق،1996/1995، محاولة تصور تنظيم مؤسسة الزكاة في الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص11-15.

-7مرابط فاطمة، 2003/2002،الدور المالي للزكاة في الاقتصاد مع دراسة تجارب الزكاة الملزمة قانونا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص130 .

-8تاتي محمد،2010/2009 اثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الخاص –دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر (1974-2006)، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ، ص16.

-9حاجي فطيمة، اشكالية الفقر في الجزائر في ضل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص194.

-10بركان انيسة،2003/2002 الزكاة ودورها في توظيف الموارد الاقتصادية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ، ص44-45 .

11-سمير شيبان، 2012/2011 محاولة اقتراح نموذج قياسي لإشكالية الفقر الحضري والريفي لولاية سطيف (1990-2010)، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،، ص43.